



د.مظهر محمد صالح *: الاستقلال المالي الريعي: خواطر وافكار في أدب الاقتصاد السياسي .

مازالت تلازمي واحدة من اوضح الدلائل في ابتعاد بريطانيا عن موضوع الانضمام الى الوحدة النقدية الاوروبية ، يوم جاءت على لسان استاذ الاقتصاد جارلس كودهارت Goodhart, Charles ، من مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وهو كبير خبراء بنك انكلترا، قائلاً وبالحرف الواحد (في تعليق له في مجلة ذي ايكونومست اللندنية قبل سنوات) : انه لا يمكن لأوروبا ان تتوحد (سياسيا) كشرط كفاية عبر (الوحدة النقدية monetary union) مالم تتوحد اوروبا مالياً كشرط ضرورة عبر قيام (الوحدة المالية الاوروبية European fiscal union)

. فالكيانات السياسية تتوحد وتكتسب قوتها بالوحدة المالية . اذ ترتبط السيادة ارتباطاً مباشراً بالمالية العامة ذلك ضمن الجغرافيا السياسية للبلد الواحد . فطالما ان بلدان الاتحاد الاوروبي كما يقول Goodhart تحكمها سياسات مالية مختلفة الدوافع السياسية سواء في تحديد مصادر الايرادات والنفقات او ادارة العجز وعلى نحوٍ مستقل (في موازنة كل بلد من بلدان الوحدة النقدية الاوروبية) فان قيام الوحدة السياسية الاوروبية ستبقى امراً مستحيلاً ، مبرهننا ذلك على وفق مسارات تاريخ اوروبا الاقتصادي . ويرى Goodhart ان الاستقلال او السيادة السياسية الموحدة هي صعبة المنال ولاسيما عند تفكك المالية العامة وتفردتها بين السيادة الاوروبية.

ولا ادري لماذا ذهب Goodhart ليذكرنا بقصة الروائي البريطاني جارلس دكنز : بين مدينتين الصادرة في العام ١٨٥٩ ، ربما اجد انه كان يبحث بين ثنايا تلك الرواية عن لمسات جاءت هنا وهناك في نشأة النظام المالي في العهد القطاعي.



أوراق سياسات في المالية العامة

اذ يؤشر التاريخ الاقتصادي لأوروبا في العصر الوسيط ان استقلال الاقطاعات (سياسيا) قد بني اساساً على استقلالها (مالياً) ، فطالما كانت الاقطاعية تمتلك حق سك العملة وتستلم رسوم اصدار العملة المسماة بالسنويج seniorage ومن ثم تحصيل الضرائب لمصلحة الاقطاعية ، فان الاقطاعات ظلت كيانات سياسية قوية مستقلة بعضها عن بعض في ظلال العصر الاقطاعي . وهكذا فان سك العملة كنظام نقدي لم يقوم الا على احتياجات المالية العامة لجمع الضرائب. فالنظام المالي يعد شرطاً سابقاً على النظام النقدي الذي يولد احتياجاته المالية من تحريك النظام النقدي . وبهذا فان النظام النقدي هو دالة للنظام المالي ، والنظام السياسي يقوى وينشأ بقوة المالية العامة وهو دالة للنظام المالي . ولم تتفكك الاقطاعات الا بقوة التراكم الرأسمالي الماركنتالي او الرأسمالية التجارية المدنية يوم فككت تلك الاقطاعات نفسها بقوة رأسمالية المدن او التراكم الرأسمالي المدني الماركنتالي صاحبها نظاماً سياسياً مركزياً قوياً يمتلك ادوات المالية العامة في الانفاق على اساطيل الجيوش الاستعمارية شعارها (اي الماركنتالية) : اينما تصل الرايات تصل التجارة وان الراية والتجارة يتحركان معا :

flag and trade move together.

وبهذا قوضت المالية العامة المركزية للدولة الماركنتالية النظام الاقطاعي كقوة سياسية مستقلة بعد تدهور ماليته العامة واصبحت الاقطاعات توابع تعاش على تجهيز تجارة الاصواف في المدن ، ذلك عبر تطور الانظمة المركزية السياسية الاوروبية او ما يسمى بالدولة-الامة nation state . وبهذا فقد نشأت المالية العامة الموحدة للأمم اوربا واكتملت السيادة المركزية للدول القومية الاوروبية وضمنت تمويل السيادة لامتداداتها عبر البحار . فالدولة - الامة والمالية العامة المستقلة وجهان لعملة واحدة.

لا يخفى ، يوم هاجمت ماركريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا فكرة العملة الاوروبية الموحدة وتركيز سلطات كبيرة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي وقالت لرئيس المجموعة الأوروبية في ذلك الوقت جاك ديلورز "لا، لا، لا" رداً على خطته لتعزيز التكامل الأوروبي في عام 1990. واضطر خليفته جون ميغور إلى سحب الجنيه الإسترليني من آلية أسعار



أوراق سياسات في المالية العامة

الصرف الأوروبية يوم عرف باسم "الأربعاء الأسود" والموافق 16 أيلول /سبتمبر من العام 1992.

اذ كانت تهدف تلك الآلية إلى خفض تقلبات أسعار الصرف قبيل انطلاق اسس الوحدة النقدية الاوربية .

غالباً ما ينظر الى ان من يمتلك الثروة السيادية ولاسيما الريعية منها او المنجمية في الكيانات الجغرافية المكونة للفيدرالية ،سيمتلك طموح المركزية السياسية والسيادة في ادارة الجغرافية الاقليمية من خلال تكريس ديناميكيات نظم الادارة العامة الاكثر ابتعادا عن مركزية الدولة الاتحادية . فالاستقلال (المالي) بذاته يُعد رافعة مولدة للنفوذ والقوة السياسية واداة محفزة بالظل في التمدد (السيادي خفي في البحث عن طموحات الاستقلال السياسي).اذ يدفع النفوذ المالي المستقل في الفيدراليات السياسية الى فكرة الذهاب بشكل متسارع نحو التحول الى كيانات كونفدرالية بشكل ما. وبالرغم من ذلك ، فان فكرة الكونفدرالية او ما بعدها في الكيانات الريعية ...! قد تفتقر تارة وتتعاظم تارة اخرى مع دورة الاصول النفطية في قضية البحث عن السيادة او هي بعبارة اخرى : اقرب الى ما يمكن ان يصطلح عليه بدورة اعمال الاصول النفطية السيادية oil political business cycle of sovereignty. لذا فان خطورة انفلات الاقاليم الادارية ماليا ولاسيما ذات المقدرات المالية العالية في الجغرافيا السياسية للدولة الاتحادية يجعل من الثروات الريعية ادوات قوة تفكيكية كامنة لوحدة السيادة وليست قوة تكاملية تجمعية للفيدراليات ضمن جغرافيا سياسية للدولة الواحدة. فحتى اللحظة فان اقوى المحافظات مناداة بالفيدرالية هي المحافظات النفطية في بلادنا . فكلما برز النفط كقوة ريعية مالية قابلة للاستثمار ارتفع شعار الاقاليم ليرمي بظلاله على السلطة المركزية التي تبقى تلتصق بأذيالها المحافظات الفقيرة اللانفطية. وهكذا تحمل النزعة اللامركزية في الدولة الريعية بذور تفككها تحت تأثير قوة الريع او المالية العامة المستقلة للأقاليم التي تمتلك اداراتها العامة موارد مالية يحق لها التمتع بالاستقلال المالي النسبي وتحقيق فوائض مالية قدرية عالية . انه سلوك ريعي في الجيوبولتيك الاقتصادي الفيدرالي ، ويعد



أوراق سياسات في المالية العامة

من الناحية السياسية نمطاً خطيراً الأبعاد وتفكيكا كامناً لوحدة سيادة البلاد . potential . disintegration of sovereignty . فالنظام المركزي والريع هما صفتان متلازمتان syndrome من حيث القوة التبادلية وبسببية ارتجاعية عالية causality feedback تغذي المركزية والريع بعضها البعض. اذ تتعاضم المركزية مع (تركز) تراكم الثروة النفطية وتتحول الاقاليم الى مراكز يؤطرها النفوذ المالي الذاتي ودرجات تركزه. فالمالية العامة واستقلاليتها هي اساس اي تغلغل في اعتماد السيادة. والسيادة هنا هي القدرة على رسم جغرافية سياسية تضمن تغلغل النفوذ السياسي في اتخاذ القرار بقوة الاداة المالية لبلوغ حالة الاستقلال السياسي ذلك بعد ان يتحقق الاستقلال المالي الناجز ويبقى الاستقلال (السياسي) دالة للاستقلال (المالي).

ظل النفط رافعة مالية حفزت الارهاب الداعشي، الذي تعرضت اليه بلادنا بين اعوام ٢٠١٤-٢٠١٧ قبل تحرير الموصل، مستفيدا من نهب موارد بعض ابار النفط المهجورة او ما يسمى بالإبار الحدية ليمارس عمليات استخراج بدائية وتهريب النفط الخام بصهاريج الى ما وراء الحدود لیبني بعوائد النفط المهرب الاستدامة المالية للإرهاب وقت ذاك . وتذكرت يومها (انغولا) ذلك البلد النفطي الريعي الذي يقع في الحزام الجنوبي الغربي من القارة الافريقية والذي تعرض الى ارهاب داخلي من نوع اخر. ففي يوم تعرضت الى حور كان عنوانه النفط والسيادة والتنمية. اذ

لاذ (فرانسيكو) بصمت ثقيل بعد ان اخذ مقعده ليجاورني على متن الطائرة المتجهة الى اميركا الشمالية واصاب وجهه الوجوم بعد ان عرف اني رجل اقتصاد من شرق المتوسط، وتعاقت التجاعيد على جبينه الاسمر، ولم اعلم ان جليسي هو ليس من الذين يفلحون في اخفاء ما يعمل في نفسه بل ظل يتمتم بصوت مرتفع... انها انغولا... انه النفط الملعون... وفجأة ظهر باطنه عاريا في وجهه، وشعرت من فوري ان في داخله خوف انقبض له قلبه، ثم سألته، لماذا عيناك مظلمتان محزونتان؟ ولماذا القنوط يطفئ سراج فرحتك ويخمد أنفاس آمالك...؟ هنا رمقني بنظرة ناطقة كأنما كان يريد ان يقول لي: يالك من رجل شرقي نافد الصبر...! ألم تعلم باني رجل قضيت اربعة عقود اعلم مهندسا في حقل



أوراق سياسات في المالية العامة

الاستكشافات النفطية في انغولا، ولكن بدلا من ان اكتشف النفط اكتشفت حقيقة اخرى وهي ان الدول النفطية في العالم النامي هي اكثر عرضة للحروب الاهلية بنسبة بلغت 200 بالمئة مقارنة بالبلدان النامية الاخرى غير النفطية. وان 25 بالمئة من البلدان النفطية تخوض اليوم حروبا اهلية مقارنة بدول نامية اخرى تخوض تلك الحروب نسبتها 11 بالمئة. هنا صمت فرانسيسكو ثم واصل حديثه قائلاً: ان دولنا النفطية هي اليوم اقل ثراءً واقل حريةً وسلميةً مما كانت عليه في آواخر سبعينيات القرن الماضي. وللأسف ان اكثر من 50 بالمئة من تجارة النفط الخام قائمة على اساس نظم سياسية مستبدة مبدأها: القوة تصنع الحق...! قلت لجليسي ماذا تعني بان القوة تصنع الحق؟ اجابني انه بين العام 1980 والعام 2013 كانت الانظمة (الاستبدادية) المنتجة للنفط اقل اربع مرات عن الدول غير النفطية في الانتقال الى الديمقراطية. غادرت فرانسيسكو حال وصولنا نيويورك، وتركته جامداً صامتاً وانا اقول في سري، ان قلبه لم يتنبأ بالفاجعة. فاليأس عند فرانسيسكو أروح من الشك والحيرة والعذاب. فالكثير من عائدات نفط انغولا ذهبت لتمويل حروب اهلية استغرقت 27 عاما في تلك البلاد من جنوب غرب افريقيا واستحالتها بعد استقلالها في العام 1975 الى شبه خراب. اذ تُعد انغولا من اكثر بلدان العالم ارتفاعا في حصة الفرد من الالغام الارضية. فهناك لغم ارضي لكل 133 نسمة وثلث اطفال انغولا يموتون قبل سن الخامسة. وان متوسط عمر الانسان في تلك البلاد لا يتعدى 42 عاماً. كما ان مناطق واسعة من العاصمة الانغولية لاواندا مازالت محرومة من الكهرباء والمجاري وخدمات رفع النفايات.

حزنت على الورقة التي قدّمت الى المؤتمر في اليوم التالي لوصولي مدينة نيويورك والتي كانت تقول ان ثمة 79 دولة في العالم وعلى مدى عقدين من الزمن ظلت فيها المجموعة النامية التي لا تمتلك النفط هي اعلى في معدلات نموها الاقتصادي من البلدان النامية النفطية.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في المالية العامة

ختاماً، انتهى المؤتمر بدراسة اتضح من نتائج اختباراتها انه على مدى عقود ارتبطت ممارسة الديمقراطية بمستوى مرتفع من النمو الاقتصادي. وتوقفت هنا مضطرباً وتذكرت فرانسيسكو وانغولا والاستبداد و النفط الملعون...!!!

(* باحث وكاتب اقتصادي اكاديمي ومستشار رئيس الوزراء العراقي للشؤون المالية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 2022/2/23

[Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين](http://www.iraqieconomists.net)